

وبقيت حقوق الزوجات ، وأشباه الزوجات ، على هذه الحال في الشرائع القديمة قبل الاسلام إلى زمن غير بعيد
ثم جاءت المسيحية - وهي أكبر الديانات الكتابية بعد ديانات أنبياء
بنى إسرائيل - فلم تتوسع في التشريع الاجتماعي ، لأنها نشأت في بيئة
مكتظة بالشرائع ، تستولى عليها الأمتان اللتان أسرفتا إسراف الغلو
المفرط في سن القوانين ، والارتباط بحروف « النواميس » . فذكرت هذه
الديانة الجديدة شيئاً عن الزواج في ناحيته العبادية ، أو في ناحيته التي
تتصل بالعالم الآخر دون عالم الحياة الدنيا ، ولم يرد في كتبها نص
صريح بتحريم تعدد الزوجات ، وإنما ورد في كلام بولس رسولها الكبير
استحسان الاكتفاء بزوجة واحدة ، لرجل الدين المنقطع عن مآرب دنياه ،
ذهاباً إلى الرضى بأهون الشرين ، وقياساً على أن ترك الزواج لمن استطاعه
خير من الزواج

وبقى تعدد الزوجات مباحاً في العالم المسيحي إلى القرن السادس عشر ،
كما جاء في تواريخ الزواج بين الأوربيين ، ويقول وسترمارك Westermarck
في تاريخه : « ان ديارمات Diarmat ملك أيرلندة كان له زوجتان وسريتان ،
وتعددت زوجات الملوك الميروفنجيين غير مرة في القرون الوسطى ، وكان
لشلمان زوجتان وكثير من السراري ، كما يظهر من بعض قوانينه أن تعدد
الزوجات لم يكن مجهولاً بين رجال الدين أنفسهم ، وبعد ذلك بزمان كان فيليب
أوف هيس ، وفردريك وليام الثامن البروسي ، بيرمان عقد الزواج مع
اثننتين بموافقة القساوسة اللوثرين ، وأقر مارتن لوثر نفسه تصرف الأول
منهما ، كما أقره ملانكتون Melankton وكان لوثر يتكلم في شتى المناسبات عن
تعدد الزوجات بنبر اعتراض ، فإنه لم يحرم بأمر من الله ، ولم يكن
ابراهيم - وهو مثل المسيحي الصادق - يحجم عنه إذ كان له زوجتان . نعم
إن الله أذن بذلك لأناس من رجال العهد القديم في ظروف خاصة ، ولكن
المسيحي الذي يريد أن يقتدى بهم ، يحق له أن يفعل ذلك متى يتيقن أن ظروفه
تشبه تلك الظروف . فان تعدد الزوجات على كل حال أفضل من الطلاق .
وفي سنة ١٦٥٠ الميلادية - بعد صلح وستفاليا ، وبعد أن تبين النقص في عدد
السكان من جراء حروب الثلاثين - أصدر مجلس الفرانكيين بنورمبرج قراراً